العلاقة بين تنامي الصراع الثقافي وانهيار القيم الإجتماعية بالتوازي في ظل أزمة القيم والبحث عن نموذج الإنسان المكتسب لها.

د.بن رامي مصطفى أستاذ بكلية العلوم الإجتماعية

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

تمهيد:

لا يمكن في أي حال من الأحوال تجاهل ولو بغفلة منا بأن حياة الأفراد محكومة بمنظومة من القواعد السلوكية والمعايير الاجتماعية منها والعقائدية والإيديولوجية وعدم الامتثال لهذه القواعد والمعايير إنما يعبر في نهاية المطاف عن ملامح جملة التحولات التي مر بها المجتمع الجزائري الذي يأتي أفراده في كثير من الأحيان بمختلف الجرائم في ظل تصدع القيم والصراعات الثقافية والإجتماعية معبرا بذلك عن فشل المنظومة القيمية من خلال الإرتباك الموجود والحاصل على مستوى المؤسسات الرسمية ممهدا الطريق لتقاسيم بوادر انحراف خطير وحياد عميق عن الامتثال لسلم المعايير الاجتماعية، إذ بدا واضحا من خلال ذلك استفحال مختلف الجرائم التي نشهدها في الساحة الوطنية اليوم، وعلى ضوء ذلك جاء مقالنا ليسلط الضوء على ما يسمى أزمة القيم في ظل الصراع الثقافي وانهيار القيم الإجتماعية بالتوازي.

القيم الضائعة في نظامنا الأخلاقي الإجتماعي وعلاقتها بالجريمة:

لابدّ من الإشارة إلى أن النظام الأخلاقي الإجتماعي للمجتمع الجزائري أضاع الكثير من قيمه التي تشكّل منها رصيده الإجتماعي وقام عليها الإستقرار في التجمعات السكّانية الكبيرة التي تتسم بالكثافة والحراك الديمغرافي وتداخل أداءات المصالح المختلفة وتوازي الدوائر الجالبة للأفراد والجماعات على مدار متتالي من النشاطات والأعمال غير المنتهية ودون توقف، فتور هذه القيم قضى تدريجيا على الإرث الاجتماعي الذي ضمن وجود الاستقرار الاجتماعي للعوامل التالية :

-1 غ

ياب طباع التسامح:

غياب هذا العامل التدريجي من النظام الأخلاقي الإجتماعي الذي ميّز لعقود طبيعة العلاقات الإجتماعية بين التجمّعات السكانية في الجزائر جاء نتيجة انهيار ثقافة التسامح التي كانت قاعدة من القواعد التي تنهض عليها مقوّمات النّظام الأخلاقي الإجتماعي ولذلك فلم تتمكن الطباع من الصمود طويلا، لأن انهيار ثقافة التسامح تجعل فراغا كبيرا ومهوّلا في المقوّمات الأخلاقية والسلوكية، فالتجمعات السكانية تقتضي توفر طباع المساكنة، والمساكنة هي حالة طبيعية إنسانية أدّت إلى تجاور مجموعات إنسانية مع بعضها البعض في إطار من التوافق والإتفاق على مجموعة من قواعد السلوك والتصرف ومما زاد الطّين بلة أن أغلب الأحياء والعمارات التي تبنى حاليا جاءت لتلبي حاجة مستعجلة للترحيل أو إعادة الإسكان أو تسوية مشكلات سكنية، وهو الأمر الذي لم يتم معه إجراء معاينة ومراقبة للمكوّنات الثقافية والإنسانية للمجموعات المتنقّلة إلى السكنات الجديدة ولهذا الملاحظ الآن أن اتجاهات الجريمة

تتواجد بكثرة في الأحياء حديثة النشأة وذلك لوجود مساكنة في البناءات من دون وجود مساكنة ثقافية أو إجتماعية تسمح بتوفر عنصر الأمن النفسي والروحي والثقافي في الأحياء الجديدة من مجموعات سكانية جاءت من نواحي عديدة لتتلاقى في فضاء واحد سيشتركون في مختلف مكوناته، فالتواجد المكثف لهذه المجموعات السكانية أدى تدريجيا إلى حصول فراغ في المكوّنات الثقافية للأحياء وهو ما انعكس سلبا في تصرفات فئات الساكنة وخصوصا منها المراهقون والشباب الذين تحوّلوا إلى حالة من التعامل العنيف والغليظ ضمن المحيط السكني الذي يعيشون فيه أو خارجه وبالتالي نشئوا في بيئة قامت أصلا على وجود مرحلّين أو سكان جدد ضعف لديهم ثقافة التسامح وكبر أبناؤهم في البيئة الجديدة فوجدوا أنفسهم يضيعون طباع التسامح ولهذا صار من الملاحظ ضمن الروابط اليومية للسلوك الإنساني في هذه الأحياء بالخصوص وجود غلظة وعنف وعدوانية في التعامل ليثور الشباب والمراهقون وحتى كبار السن على أسباب لا تستدعي كل ذلك، ولهذا لا يكون مستغربا في مثل هذه الحالات أن يقتل الأخ أخاه في مدينة برج بوعريريج لأجل هاتف نقال لأنّهما نما وكبرا في بيئة أسرية لم تغرس فيهما طباع التسامح.

2- **انعدام روح التجاوز على أخطاء الآخرين :**

التجاوز هنا يحمل معنى الإعراض عن متابعة تفاصيل الشيء إذا كانت هذه التفاصيل لا تأتي بفائدة في نطاق العلاقات بين الأفراد لذا نجد أنّ التجاوز والإعراض عن الأمور التافهة هي من القيم الأخلاقية الفاضلة التي يوجّه الإنسان فيها وفق برامج ومناهج خاصة لينشأ عليها الإنسان في أيّ مجتمع كان ومهما كانت طبيعة نظمه السلوكية والأخلاقية والأمريكيون يبدون في ذلك منذ فترة التربية ما قبل المدرسية ويشهد على ذلك برنامجهم الشهير **Head Start Project**

إنّ من بين المبادئ الفاضلة التي يتم تدريب الأطفال والشباب عليها من قبل البالغين هو التجاوز على أخطاء الآخرين وهو ما نجده في صلب الإسلام .

3- **الخضوع والانجذاب للمطالب الحياتية دفعة واحدة :**

من هنا نشعر بإنحسار متواصل لإطار التفاعل على أساس البعد المعرفي خارج هذا الإطار المؤسسي التنظيمي، وكأننا نؤكد أن بعد المؤسسة في مجتمعنا هو بعد الإتصال التنظيمي، وبالتالي فشكل المعرفة في مجتمعنا مازال شكلا مؤسساتيا وليس إجتماعيا، ومن هنا فإن شرائح إجتماعية كبيرة لا تنتظم علاقاتها في هذا السياق إلا في هذا الإطار، لهذا تتفاقم المشكلات خارج هذا الإطار بأعقد وأبعد ممّا عليه في المجال الضيق، فالعلاقات التي تنظّم الأفراد في المؤسسات التعليمية والإجتماعية والثقافية وفي الأسواق والملاعب والرحلات والتنقلات والسفريات ومختلف أشكال الإنطباع السلوكي تشهد مزيدا من التوترات والتعقيدات يوما بعد آخر، ومن هنا قد نقترب شوطا من **ماكس شيللر Max Scheler** حينما يقول عن المعرفة كمعرفة لا يمكن النظر إليها كدينامية إجتماعية فاعلة وقويّة إلاّ إذا حوّلتها القوى السياسية الفاعلة في المجتمع إلى قوة تنظيمية تخدم المجتمع ولا تخدم الفئة أو النخبة، ومن هنا فهو يعتبر أنّ الإطار المعرفي ضمن هذه العلاقات هو إطار للممارسة وليس للتنظيم الدينامي للعلاقات، أي أنّ المعرفة هي بنزين يولّد الطاقة لتشغيل المحرّكات الفاعلة في دواليب الممارسة السياسية، رأينا كيف تم تحويل **نظرية نورمان إرنست بورلوغ Norman Ernest Borlog** من إطاره البحثي المعرفي الدراسي إلى إطار سياسي يخدم مشروع التوازنات السياسية

الداخلية والخارجية[11]، يذهب **ماكس شيللر Max Scheler** إلى الأكيد بأنّ الصراعات الموقعية وخاصة ذات الطابع الإيديولوجي المنوخب والتي تنشأ غالبا نتيجة تصادم مشاريع الأفكار والرؤى بين النخب المتموقعة والمؤثرة في المجتمع، لا يمكن إعتبارها إلا إحدى أكبر تجلّيات الدينامية في العلاقات الاجتماعية، ومن هنا يذهب إلى أنّ الصراع الإيديولوجي هو تصادم علائقي ببعد معرفي وليس ببعد إجتماعي، فالبعد الإجتماعي داخل التنظيم المؤسسي يخلق وضعا إداريا تقنيا إنتاجيا، وأنّ العلاقة ضمن هذا المستوى من التداخل تنتقل من حالة أنوميا على مستوى النّظام إلى حالة **خلع إجتماعي Hétéronome social** على مستوى التنظيم، وهي أصعب حالات الإنفصام في العلاقة الإجتماعية، وتلك هي التي برزت بقوة في مجتمعنا منذ أكثر من عقدين، وتحّول الوضع في هذه الحالة إلى حالة صراع بين القيادة وبين فئات التحكم والتنفيذ فيها، ويرى **ماكس شيلر** أنّ الجهد الأساس هو اعتماد بعد التفاعل المعرفي لحل إفرازات هذه الصراعات، والمساهمة في حلّها من خلال التمكين لكل الفئات والنخب من طرح مشاريع أفكارها ورؤاها والسماح للجميع من معرفتها والإحاطة بها وجعلها جزءا من هوية تقنوية عضوية تتضامن وتتعاضد ولا تتصارع ولا تخلق صراعات في البناء الإجتماعي، وجعل كل طرف يعرف خصائص ومنطلقات الطرف الآخر وفيما إذا كانت هذه الخصائص تحقق توافقا تقنيا، علميا وتكامليا مع مميزات المجتمع، أو فيما إذا كانت تعبّر عن اتجاه لفرقعته وتفكيكه وإحلال الفرصة أو إيتائها تسهيلا لورود مشكلات خارجية ببعد تصادمي صعب، وما نؤكّد عليه هنا أن عامل التفاعل هو عنصر يفسّر كما يمكن أن نفسّره، وذلك لكونه مقياس على دينامية الأنماط السلوكية التي يتميّز بها أفراد المجتمع في مختلف مواقعهم وبتأثير الإتجاهات السائدة فيها من حيث يتبنّون بعضها ويرفضون البعض الآخر فيواجهونها ويتصادمون معها، أو تفتر علاقاتهم في هذا الوسط نتيجة امتعاضهم من استمرار هذه الوضعية وعدم قدرتهم على اتخاذ أي موقف، نتيجة فتور فاعلية الاتصال، وهو ما نراه كثيرا يسود العلاقات الإجتماعية، وعليه يمكن الإتجاه نحو إعتماد هذا البعد لفهم ودراسة مختلف أشكال العلاقات الإجتماعية في مؤسساتنا لتفكيك وتحليل مبررات النّزاعات والصراعات، قد لا يكفي إطلاقا في مثل هذه الوضعية الإرتكاز على بعد العقلانية في فهم طبيعة العلاقات كما فعلها الفرنسي **إيف بارال Yves Barel**، ولكن علينا الوثوق بطبيعة وحركية بل ومجالية هذه العلاقات قبل تمحيصها ودراستها ودراسة فضاءات تحركها.

تحوّل الثقافة الأسرية وعلاقتها بتشكيل الأساليب والسلوكات المنحرفة:

لم يعد من الممكن اليوم ملازمة الصمت والإكتفاء بالمتابعة والملاحظة تجاه كل ما يعرفه المجتمع الجزائري من تنامي كبير في مختلف أشكال الجريمة وبمستويات لم تكن مألوفة ولا متوقعة في المجتمع من قبل وبقي الجميع مدهوشا أمام التقارير الدورية والفصلية التي تقدمها مصالح الأمن في جملة من الأرقام المقلقة لذا نرى أنه بات أكثر من الضرورة الإقبال على تقديم مساهمات تحليلية يمكن من خلالها فهم طبيعة هذه التحوّلات في منحنى السلوكات الإجرامية .باعتبار أنه ما ليس بجريمة من صور السلوك المنافي للقانون فهو كل سلوك لا يتعدى الإخلال بشرط إضافي من شروط حسن المجتمع

[1] عيادي سعيد، **التجربة السوسيولوجية في الجزائر**، مجلة آفاق لعلم الإجتماع،جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد01،ص176.

وكماله[1]، فالتحوّل الحاصل في الإتجاهات الإجرامية القائم على الإنتقال من السلوك الإجرامي العابر إلى السلوك الإجرامي القائم على أسس ومبادئ معينة هو الذي صار يلفت الإنتباه بقوة ولعل من بين النقاط التي يجب الوقوف عليها هنا هو أنّ طبيعة المجتمع الجزائري المتحولة هي السبب الرئيسي في وقوع هذا الإنفلات الإجرامي الذي صار يهدّد السلم الاجتماعي في العمق، فالمجتمع الجزائري عرف تحوّلا كبيرا مسّ جميع مكوناته القيمية التي نشأ وسار عليها لفترات تاريخية معتبرة إلاّ أن ما حصل من تحوّل أدى بدرجة أساسية إلى تفكك الأنساق القيمية في شبكة العلاقات الإجتماعية على مستوى الأسر أوّلا ثم على مستوى العلاقات الإجتماعية بين مختلف الفئات الإجتماعية فانهارت القيم الحمائية للجيرة بعدما كانت قيم الجيرة من أقوى عناصر الحماية للنسيج الإجتماعي الجزائري.

لقد إنهار **القرار الإجتماعي في الأسرة الجزائرية** وانهارت بالتدريج جميع مصادره ولم تعد تقوى على أن تشكّل نفسها كرصيد عائلي تلتئم حوله كل المساعي والنوايا لمجموع الأفراد المنتمين إلى هذا الفضاء العائلي، ولقد كان للقرار الإجتماعي الجماعي العام دورا كبيرا في فرض نظام الضبط تتحدّد مستويات السلطة فكان الأبناء طوع الإنصياع للآباء وللكبار وكان آليات المشورة والتواصل والاستئذان من بين القيم الرمزية لهذه السلطة، وهذه الرمزية أعطت للعيش الإجتماعي المشترك بين الأسر والخروبات)مجموعة الأسر التي تشترك في الجغرافيا والنشاط والحياة الاجتماعية في التنظيم التقليدي الجزائري (على الدوام قيمة رمزية مقدّسة على مستوى تحديد قيم التكافل والتآزر وتحقيق عناصر ضمان العدالة الإجتماعية ضمن هذا التنظيم التقليدي للعلاقات والنظم الإجتماعية التي وجدت وعمّرت طويلا.

كما أنّها ساهمت في الحد من الإتجاهات العدوانية أو الإجرامية بين مختلف فئاتها العمرية فالنّظام الإجتماعي الأسري كان على الدوام نظاما قيميا، لكن التقسيم الإجتماعي للعلاقات الإجتماعية ترك آثارا سليبة على المواقع التي يمتلكها الأفراد داخل نسيج العلاقات الإجتماعية.

فعدم الرجوع إلى ما تتضمّنه رمزية القرار الاجتماعي يؤدي إلى ضعفه وهو ما يؤدى في نهاية المطاف إلى التفكيك التدريجي للبناء الوجداني للأسر وتضعف معه قيم التكافل والتآزر والتواصل بين مختلف التركيبات الإنسانية في هذه المتحدّات الإجتماعية وفقه، وكان من علامات هذا الإنهيار هو وقوع الأسرة في عدم فهمها لتكوينها التقليدي وكيفية التعامل مع ظاهرة التقسيم الإجتماعي الجديد لفضاءات العلاقات بين الأفراد.

تصدع القيم واضطراب بنية العلاقات الاجتماعية:

هذا الحال يلزم بالتالي جميع المختصين في مجال دراسة وتحليل اتجاهات الجريمة ومختلف شبكات التنظيمات والعصابات الإجرامية، استحضار رؤية علمية خبيرة ومنهج دراسي متكامل من مجموعة من الأدوات والتقنيات الماهرة للوقوف أولا على السياق القائم ومعطياته ثم العمل على إثرها بتطويق وتحليل أصول ومصادر المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها هؤلاء الشباب والمراهقين، والحد من حدّة إفرازات وتطورات آثار **وضعية الخلع الاجتماعي** التي يعانون منها منذ صباهم والناجم عن ضعف وهشاشة الإرث الثقافي الاجتماعي للعائلات والأسر المهمشة، حيث لا يصل أغلب أطفالها بدراستهم إلى الطور التعليمي

[1] **العروي عبد الله ، الايديولوجية العربية المعاصرة، ترجمة الياس بديوي، دار الآداب، بيروت، سنة1973 .**

التكميلي، فيضطرون إلى مغادرة كراسي الدراسة منذ السنوات الأولى من التعليم الابتدائي، هذا الحال يبرّر ضرورة التفكير في كيفية صياغة وتخطيط برامج علمية متكاملة لتدعيم الأطفال المهمشين وغير المتمدرسين والشباب التائه من دون أفاق اجتماعية واضحة والاقتراب من الوضعية الاجتماعية للعائلات التي ينحدرون منها، حيث يتبين لنا أنها تعاني جميعا من إرث اجتماعي هش ومفكك وتفادي إثارة النذر وتضخيم ما لا يضخم .

من هنا إذا تكلمنا عن السلوك الإجرامي المنحرف الذي يكون هذه الأفعال الإجرامية العنيفة لهذه الفئات، فإن الذي يتبادر إلى الذهن مباشرة هو أن كل سلوك إجرامي يقوم على درجة سابقة من خبرة انحرافية، وبذلك فهو يعبر بالضرورة عن حصول خلل واضطراب في بنية العلاقات الاجتماعية القائمة وطريقة إدارتها واحترامها من قبل الأفراد والجماعات الاجتماعية في بيئة محدّدة بعوامل التجمع والتاريخ ونظام الأداء في المعاملة والتواصل، حيث يكون هذا السلوك الإجرامي شكل من أشكال المنابذة الإجرامية التي تتبناها التنظيمات والجماعات الإجرامية، وتنعكس حتى في الأفراد من خلال بعض أفعالهم الفردية المعزولة، هؤلاء جميعا يقومون بهذه الأفعال باستعراضات استفزازية بغرض التنابذ الإجرامي، وهي استفزازات ذات طابع إجرامي قائم على الحرص والترّصد والرغبة في حصول الأذى، وهذا الطابع بوجوده واستمراره واستمرار تأثيراته في هذه الفئات الشبابية، يضع على الهامش قيم المجتمع الفاعلة ويضعفها ويقلل من هيبتها واحترام الناس لها وينهك مباشرة الآداب الأخلاقية والمدنية ويهتك قواعد التعايش الاجتماعي، والتمييع الذي يلحق بالعلاقات الاجتماعية يحصل في الغالب نتيجة ضعف التضامن التساندي، ويستغل هذا الضعف في التساند من قبل مجرمي الأسواق من أجل ابتزاز المواطنين أموالهم وأشياءهم وفرض منطق التفكير الإجرامي الذي دأبوا عليه وحوّلوه إلى قانون قهري يحكم علاقات القوة في الأسواق، ومنه يريدون الوصول إلى إقناع زوار هذه الأسواق، بأن هناك **سلطة عنف رمزية** يمثلها هؤلاء المنحرفون المجرمون وأن هذه السلطة تريد أن تتوازى على أرضية الواقع مع السّلطة الرّسمية التي تمثلها قوى الأمن، هذا بطبيعة الحال سيعطي للقرائن والمدلولات التي يحملها **مدخل المنابذة الإجرامية**، حظوة في الحضور والاستثمار لفهم وتحليل أبعاد الظاهرة، وعليه فلا يكون هناك سلوك إجتماعي منحرف إلا بحصول حالات دائمة ومستمرة من الإضطراب التي تكبر وتنمو دائرتها، دون أن تجد من يوقفها أو حتى أن يفهم حدودها وتأثيراتها في هيكل وهيئة القيم التي يقوم عليها النظام الأخلاقي الاجتماعي في المكونات السلوكية للعلاقات الاجتماعية وعدم وجود الكفاءة والمهارة من قبل فاعلي المجتمع الرئيسيين على إيجاد نظام أخلاقي اجتماعي تعويضي أو بدل سلوكي يسمح بإعادة تقويم السلوكات المنحرفة وما أصاب قيمها من اضطراب ومن هنا يتغذى كل سلوك منحرف من حالة الانقطاع والهوس التي يسقط فيها المجتمع وتضعف من خلالها قوة العلاقات الإجتماعية وتفقد ديناميتها الضابطة، يحصل بذلك مثلا أن يعتدي المجرم المنحرف على أي ضحية يختارها ولا يجد من يردعه ولا من يقف في وجهه مستدعيا حضور التضامن الوجداني بين الحاضرين أو يستدعي مصالح الأمن للقبض عليه وقد يسرق المجرم المنحرف عجوزا متقدمة في السن ولا يجد من يمنعه عن فعلته ن كل ذلك جاء انعكاسا للاضطراب الحاصل في النظام الأخلاقي والذي مس بدرجة عميقة ومؤثرة المكونات السلوكية للعلاقات الاجتماعية وهذه الحالة تعبر عن الحالة المعبر عنها وسط مختلف فئات المجتمع **هات تخطي راسي** وهو ما يعني أن منطق المنابذة الإجرامية المعلن بحماقة كبيرة من قبل المجرمين والجماعات الإجرامية قد حقق

مفعوله وصار يمثل الحضور الإجرامي المعنوي والرمزي في الحياة الاجتماعية المعاصرة.

دور الإبداع الثقافي في التصدي لمختلف الآفات الإجتماعية:

سنحاول طرح مجموعة الأفكار التي بإمكانها أن تشكّل قاعدة لتمحور مكوّنات الحلول، التي بإمكانها التخفيف من حدة القطيعة وعمق الفارق الذي يفضل بين خطوات الإبداع والإبتكار الثقافي وبين مدى قدرة المجتمع ومؤسّساته على استيعاب هذا التطور الحاصل في الأفكار والخبرات العلمية للتصدي لمختلف الجرائم الممكنة ومن ثم بناء مشروع ثقافي كفيل بذلك، ونتكلم هنا عن مدى قدرة المجتمع ومؤسساته على الاستيعاب، لأنه من الناحية النظرية نتصور أن المسؤولية الأخلاقية والمعنوية لهذه المؤسسات تجعلها تعمل جاهدة على حصول الإستيعاب التام لكل الخطوات الابتكارية والإبداعية، لكن هذا لم يحصل، وإذا حصل فسيكون على مستوى ضيق ومحدود وضمن عمل جزئي لا يكون المؤشر والدليل على القول بأن هناك استيعاب قوي لهذه المبادرات الإبتكارية، والمشكل الأساسي الذي يميّز هذا الواقع المؤسساتي المجتمعي، إنّه اندرج منذ**1962** م ضمن نمط العلاقات العائلية في تسيير المؤسسة، وبالتالي فالاستيعاب يتحدد أصلا بالفضاء والمدى الذي تخلقه هذه العلاقات في المؤسسة، وهو ما ينعكس غالبا في العلاقة النهائية بين مكونات الثقافية في المجتمع وبين المؤسسات الممثلة للمجتمع، التي من واجبها الأخلاقي البحث عن هذه الكفاءات المهارية التي تبدع بابتكاراتها والاعتناء بها، ما نلاحظه لحد الآن في تاريخية التجربة الثقافية في الجزائر وطبيعة الإبداعات التي أنجزت بإسمها أو ارتبطت بها هو استمرار بقاء وعدم فاعلية البناءات الثقافية الفرعية، فكثيرا ما نرى لدى أهل الجنوب اهتمامات ثقافية بمثل هذه البناءات الثقافية الخاصة بتاريخية هذه التجارب الثقافية، **كالسبيبة والآهليل والفنون** الموسيقية التقليدية الموجودة عندهم، ولكنها بقت واستمرت ثقافة داخلية ضمن المساحة الجغرافية للجنوب الجزائري، أي أنها كثقافة جزائرية لم تتحول لتنتشر في عمق الفضاءات الثقافية الأخرى المتواجدة بالجزائر، فهكذا تستمر لتبقى غير فاعلة وبالتالي فإن بقاءها هكذا يجعلها تفقد قيمتها، وهذا ما يجعلنا مرة أخرى نركز على الفكرة التي مفادها أن المجتمع من خلال مؤسساته الرسمية ما لم يهتم بمثل هذه الابداعات والابتكارات، فسيؤدي إلى حصول القطيعة، فالمؤسسات الرسمية لا تعير اهتماما لهذا الجانب الثقافي الحيوي من حياة الأمة الجزائرية، وهذه البناءات الثقافية هي في حاجة إلى الاستيعاب والاعتناء من قبل المؤسسات الرسمية المخوّلة بهذا الفعل الحضاري، ولكن ذلك لم يحصل على هذه المستويات، والذي يحصل لحد الآن مجرد مساعي غير متناسقة في إطار برامج مهرجانية تليق بالسياحة والترفيه وربح المال، أكثر مما تليق كمادة قاعدية وعلمية لبناء مشروع ثقافي وطني موحد ومتوحد من الأشكال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق، هذا وحتى على المستوى الإعلامي فإننا نلاحظ الإتجاه نحو ربط الحديث بهذا المخزون الثقافي بالأهمية السياحية، ومع ذلك لم تخدم السياحة هذا المخزون الثقافي الغزير، ولم يجد هذا المخزون الثقافي في النشاط السياحي ما يسمح له بالامتداد والانتشار والمستلهمة عن جميع المقومات الثقافية للمجتمع الجزائري، فإذا تم الحديث عن هذه الأشكال الثقافية فهو حديث مستقطع يركز على استعراض أشكال ثقافية خاصة بأهل الجنوب، وليست أشكالا ثقافية جزائرية من الجنوب أي أنها أشكال ثقافية ذات أصل صحراوي، لكن مكوناتها والعناصر الفاعلة فيها الآن لا يجب أن تبقى حكرا على تلك المنطقة وجزءا من فضاء ثقافي يغطي منطقة جغرافية وحسب وهو ما يجعلها تفقد وهجها تدريجيا.

ثقافة علمية وثقافة شعبية وخوارق تكنولوجية:

هناك حاجة علمية ماسة تدفع بنا للبحث دائما عن كيفيات تجميع الخبرات العلمية القياسية التي تسمح للممارسين في حقل البحث العلمي من ضبط وتفهم جميع المدلولات والدّلالات المرتبطة بظاهرة الثقافة، فالمطلوب ليس تغيير الواقع القائم دفعة واحدة وبطريقة راديكالية فهذا صعب التحقيق والتغيير معا لذلك فما هو ممكن في هذه الحالة هو إمكانية العمل على ضبط المؤشرات والمتغيرات الفاعلة المرتبطة بالثقافة، بعدها يمكن برمجة مخطط العمل المنسق وتدبير أدواته لفرز الألوان والإنتماءات الفكرية والأيديولوجية والسياسة لكل ما يحيط بفضاءاتها ، وضبط قرينة كلّ معنى ودلالة تستعمل أو يستدل بها أو تأتي هكذا في سياق الكلام ويمكن أن تعطي وجها أو إنطباعا خاصا لظاهرة الثقافة، من هنا يكون سهلا العمل في إطار البحث والتحليل لاستخراج أهم النتائج العملية أمام الدارسين للاستفادة وإعادة توظيفها من قبل معرفيا ودلاليا، وهذا بدوره سيساعد على تحديد المعنى الإجتماعي والفاعل لها لتكون هكذا محورا أساسيا في ضبط مقومات الهوية والإنتماء وسيسمح ذلك في النهاية القيام بإعادة تقويم وتوجيه آليات التنشئة الثقافية وإصلاح الجوانب المشوّهة ممّا كان قد استحلب من مسمى الثقافة لإستخدامه بما لايتكيّف ومضامين المقوّمات الثقافية في المجتمع، والعمل على تصويب المفاهيم غير الصحيحة والتي لاعلاقة لها واقعيا بمضامين مقومات الثقافة، إنّها حتى وهي في طور التواجد والإستمرارية ليست فيها من مضامين ولا مقومات الثقافة أي شيء دال ولا تحمل من خصائصها ولا من معطياتها مؤشرات الإنتظام وحتى من حيث التقييم المؤسسي للعمل الثقافي لا نجد لها غايات ولا أهداف تلتزم بها وتعمل من أجل تحقيقها، فالعمل النقدي في مجال تقييم الوسائل الثقافية يسمح لنا في كل الحالات من وضع اليد على مضامين المقومات الثقافية وفرز ذلك عن كل ما ليس منها أصلا وفرعا وعلى مستوى الممارسات، إذن ونحن نتناول مضامين المقومات الثقافية من الطبيعي أن نتساءل الآن عن فحوى العمل الثقافي في مجال التربية والإعلام والحماية النفسية والفكرية للتصدي لمختلف الآفات الإجتماعية إنطلاقا من فهمنا العملي للثقافة والمقاصد المرتبطة بها أصلا وما هي الإمكانيات الممكنة وغير الممكنة المتضمنة في فضاءات تفاعل العلاقة بين الثقافة والمجتمع والتي من خلالها نصل إلى وضع حدود مشروع الحماية النفسية والفكرية من التأثيرات السلبية للخوارق التكنولوجية، فالثقافة وانطلاقا من هذا المبدأ هي المجموع المتضافر من تراكمات ناضجة للخبرات الفاعلة التي تقوى وتبقى بتعاضد أطراف وهيئات ومؤسسات يتحركون بفعل دينامية متعددة المصادر والإتجاهات والتي توفّر لهم فرض تحديد الخطوات والبرامج والأدوات التي تتحقق بها الهويّة الإجتماعية للثقافة في المجتمع، ويهدفون من بعد تحديد هذه الأيقونات صياغة نموذج إجتماعي متكامل للثقافة بنمطية تفاعلية تربط الإنسان بالكينونة التاريخية لمجتمعه، فيكتسب مبادئ فلسفية للحياة الإجتماعية ولنمطها الإقتصادي فينسجم معها نموذج الإنسان المجتمعي مهما تكن عندئذ طبيعة تطلعاته وانتماءاته الفقهية المذهبية والسياسية والأديولوجية، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الثقافة مصطلح ملائم لتعيين المجموعة المنظمة من العادات والأفكار والمواقف التي يشترك فيها أعضاء المجتمع[1] حينئذ وانطلاقا من هذه السلسلة المتفاعلة المضامين والأدوات تتشكل لدى الجميع **نمطية ثقافية** نموذجية، تتشكل فروعها اللاحقة على شكل ركائز لهوية ثقافية مشتركة تعكس خصوصيات المجتمع ونموذج الإنسان الذي يحيا

[1] **لنتون رالف ، ترجمة عبد المالك الناشف، الأنتربولوجيا وأزمة العالم الحديث،مؤسسة فرنكلين، بيروت-نيويورك، 1967، ص25.**

فيه، فهي بالتالي تسعى لا لتكون مهيمنة قاهرة ولكن تسعى لتتمكن من كسب خصائص إجتماعية، تتكيف بها مع كل البرامج والنشاطات والفعاليات الثقافية المرسومة من قبل أجهزة ومؤسسات الدولة، والمنتهجة لاحقا من قبل الأفراد والجماعات في كل الفضاءات الإجتماعية القائمة في المجتمع. للتمكن فيما بعد لتنفيذ مختلف البرامج الهادفة بالدرجة الأولى للتقليل ومن ثم القضاء على مختلف السلوكات الإنحرافية، فالسعي الملح وراء بناء نموذج ثقافي قد يتعثر ويتبعثر إذا كان بعيدا أو غير متقيد بإنجاز هذه النمط وخاصة إذا افتقد بعض أو جزء العقد من هذه السلسلة التفاعلية، وسيتعرض إثر ذلك للهزات والإضطرابات المتواصلة إذا كان الأمر يتعلق بتهديدات ثقافية ودينية ونفسية وفكرية متأتية عن البرامج الإلكترونية الموجّهة بإستعمال مختلف تقنيات الخوارق التكنولوجية المعاصرة في مجالي الإعلام والإتصال ولعلّ من بين أبرز ذلك عدم قدرة هذه النّماذج على تكوين أجيال تتمتع بالصمود والذكاء التقني والصبر، وعدم توفّرها على قوة في المصادر الثقافية الرئيسية والفرعية، الأساسية والأولية، التي تتحرّك فوقها جميع العمليات والنّشاطات والفعاليات ضمن البعد الإجتماعي للثقافة، والتي يتم العودة إليها وإستخدامها الفوري أو التدريجي في حال تعرّضها للصّدمات والإهتزازات من الداخل أو من الخارج فتقع غالبا في صراعات واضطرابات ومناوشات ذات طابع ثقافي يؤثر في الإتزان الإجتماعي لمختلف الأدوار والمكانات، وستكون في النهاية لهذه العمليات ضرر بسيرورة النشاط الفاعل الذي يعيق ويمنع النمطية الثقافية من أن تنتظم وفق شروط عملها الإجتماعية والتاريخية، بطبيعتها ستتأثر الأعمال والنشاطات الثقافية في أيّ مجتمع بالتجارب غير المتكاملة والتي تتسرع في توظيف ما تتوفر عليه من طاقات أو تلك النّماذج غير الناضجة في تدبيرها وتخطيطها وتنفيذها، وخاصة ما يتعلّق بصورة وسمعة الهياكل الثقافية القائمة، فالتّجارب غير المثمرة تلقي بظلالها الفاشلة على مساحات التفاعل الثقافي المتاحة والفاعلة، وتتأثّر بها المكوّنات الفكرية والأدوات التقنية المعتمدة من قبل الهياكل الثقافية القائمة، فالتجارب هذه لا يمكن بوجودها وتحرك من كانوا وراءها أن تساعد على جعل الخبرات الإنسانية في المجتمع فاعلة وناجعة، ولا تساهم في تقديم إضافات نوعية لأيّ فعل خبراتي متراكم، لإفتقادها الإتساق مع المقومات الثقافية وفق دينامية حركية تدمجها في إطار سيرورة منظمة ومنتظمة كالتي تقوم عليها الهياكل الثقافية فكل تجربة ناجعة ومتكاملة يجب أن تكون واضحة المعالم والحدود وقابلة للتوظيف من حيث طبيعة ومحتوى البرامج والمناهج، ومنسجمة في عملها وفق مساقات ومسارات متكيّفة مع طبيعة المجتمع وخصائصه بما هو متوفّر ضمن بعد تاريخي وبعد مجتمعي من مساحات زمنية ومكانية وتفاعل إنساني بينهما، لتحقيق المواءمة المنسقة بين مقتضى العمل على مستوى الأفكار ومقتضى الأداء على مستوى التطبيقات وهذا حد أقصى يحمي ثقافة المجتمع من مثل هذه التأثيرات والإستخدامات المتنوعة للخوارق التكنولوجية التي تستهدف كل البناءات الثقافية دون استثناء واحدة منها، فالعملية الثقافية بأيّ مستوى من التوظيف تحققت، إنّما يهدف تحقيقها هذا إلى منع حصول تعارض أو تصادم وتناقض بين مواقف وسلوكات الإنسان ومكونات الهوية الثقافية للمجتمع الذي ولد فيه وينتمي إليه، خاصّة إذا كان المجتمع يواجه صعوبات معقّدة على بعض المستويات من مجال الفعل الثقافي وخاصة ما تعلّق منها بالوضعيات اللغوية والعرقية والسياسية والإقليمية، فهذا يتطلب إحاطة علمية واسعة ووعيا إنسانيا بطبيعة الأدوار مما يتطلب توفر إرادة وطنية تتفادى الصّدامات والمنازعات وهو ما نجده ماثلا بقوة في نماذج هولندا وبلجيكا في تعاملها مع تعقيدات الوضعية الثقافية، فهناك مسألة خاصة في مجال فهم وضبط **عامل**

الحراك الدينامي للثقافة، أي مسألة فرز ما للتكوين الثقافي من قيم ثابتة تسمح للأفراد والجماعات بإسترجاعها في آية لحظة لإستعادة التوازن والإرتباط بالميراث الذي هو طبيعي وحيوي كنموذج حياة مجتمعية، ويمكن إنطلاقا من ذلك رسم سياقات المساءلة الجدلية مع الواقع بكل أشيائه ومكوّناته ومجرياته واستخراج الرّابط الذي يحدّد التأثيرات والأدوار والمسارات والمسؤوليات .

عندئذ سيتمحور مضمون وهدف كل عمل تساؤلي حول منطلق وإتجاهات **التكوين الثقافي للفرد وللجماعة داخل المجتمع**، أي أنه سيتحدد في ضبط الظروف والمعطيات من جهة وحتى الضغوطات من جهة ثانية، فالثقافة العلمية بطبعها ثقافة معرفية تتوحّد مع مطارحة الواقع مطارحة عقلانية بدون شوائب وهمية آو تخيّلية مهما كانت وضعية هياكلها، ذلك أنّه بالعودة إلى مكوّنات الثقافة العلمية في المجتمع، تتّضح لنا إمكانيات مواجهة التأثيرات السّلبية للخوارق الإلكترونية التي يكون الشباب أكثر ضحاياها المبرمجين، ومعنى هذا أنه بقي الحال هكذا مستمرا دون تغيير وقابلا لهذا التجاور بين ثقافتين يتكرّس وجودهما كدليل على الإنقسام الإنفراطي، سيجعلنا نحكم على الثقافة العلمية بأنّها ستتراجع وستتأثر بالترهل المفروض بإنتشار الثقافة الشعبية اللاعلمية، وستكون الثقافة العلمية في مثل هذه الوضعيات ثقافة بعيدة عن ممارسة قوتها العلمية التغييرية، وستتحوّل إلى كتلة من المعرفة لا تتوفر على عنصر الحماية والتقويم لمكوّنات المجتمع وفق مقتضى العلم **والمعرفة العلمية، والمعرفة الثقافية** بدورها تتغذى من الثقافة العلمية وتقوم بمقوّماتها وتنجذب نحوها، حيث أنّ **المعرفة الثقافية** تعمل أساسا وفق مساقات التقويم والحماية للمكوّنات الثقافية للمجتمع، التي هي عادة من أنماط وأشكال إمتلاك لنشاطات وفعاليات الهياكل الثقافية، من هنا نلاحظ وبصفة تكاد تكون متواترة أنّ الفضاءات التي لا تفعل فيها الثقافة العلمية فعلتها من حيث التغيير والتقويم والحماية على سلبيات الواقع المجتمعي ومجرياته الذي يعرّض مؤسسات المجتمع لتكون عرضة لتأثيرات ضاغطة قادمة من خارج المجتمع.

خاتمة: الثقافة العلمية التي لا تتاح أمامها فضاءات لممارسة دورها الحمائي ستكون بالضّرورة ضحية الثقافة الشعبية وانقلابها عليها ونلاحظ أنه في كثير المجتمعات العربية ونتيجة هذا الفشل والعجز في البرامج الثقافية، تنمو فيها اتجاهات الجريمة تدريجيا حتى تنهك قيم المجتمع ومقوماته لذلك وحتى لا يبقى المجال هكذا مفتوحا لغلبة الثقافة الشعبية ورموزها على الثقافة العلمية فإنّه من الجدير الإشارة إلى ضرورة الإعتماد أوّلا في إقامة الفارق الفكري والعلمي بين **الثقافة الشعبية والثقافة التقليدية، فالثقافة التقليدية** هي كلّ الأشكال والأنماط والتمثلات الثقافية المختلفة التي احتفظ بها الإنسان وحافظ عليها وبقيت مستمرة إلى الآن بصورة أو بأخرى مع إحتفاظها بكثير من القيم العلمية المتراكمة، فهناك أنماطا تقليدية للتعليم والطبخ والفن واللباس والبناء والتعليم والطب والحساب والحرث والزرع، في حين أنّ الثقافة الشعبية هي مواقف وتعبيرات وإتجاهات وأفكار راسخة وثابتة بفضل وجود **مجموعة/مجموعات** معتبرة من الناس تستمسك بها، معتبرة إياها نسقا حياتيا لا مندوحة من الإستمرار بالعيش في كنفه وفي محيطه، مهما تغيّرت العوالم ومهما بلغت المعرفة العلمية من تنوع وتطور، من هنا تتحوّل الثقافة الشعبية تدريجيا إلى ثقافة المجموعة ثم إلى ثقافة الفئة ثم إلى ثقافة الطبقة، ثم تحاول أن تفرض نسقها داخل المجتمع وتريد أن تتحوّل إلى مرجعية ثقافية بأيّة طريقة فاتحة المجال لكل أشكال العنف والتعصب لذا أعتقد بأن الثقافة المبنية على أسس وبرامج علمية لها دور كبير في القضاء على

مختلف الآفات الإجتماعية في ظل أزمة القيم والبحث عن نموذج الإنسان المكتسب لها.

المراجع:

1. **العروي عبد الله ، الايديولوجية العربية المعاصرة، ترجمة الياس بديوي، دار الآداب، بيروت، سنة1973 .**
2. عيادي سعيد، **التجربة السوسيولوجية في الجزائر**، مجلة آفاق لعلم الإجتماع،جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 1.
3. عيادي سعيد :**آليات إعادة البناء الحضاري للإنسان والمجتمع**، الدار المعاصرة، الجزائر العاصمة.
4. **لنتون رالف ، ترجمة عبد المالك الناشف، الأنتربولوجيا وأزمة العالم الحديث،مؤسسة فرنكلين، بيروت-نيويورك، 1967.**